

## التمسك بالطريق الصيني لتنمية حقوق الإنسان وتقديم المساهمة الصينية في الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان

--- كلمة وزير الخارجية لجمهورية الصين الشعبية تشين قانغ في الاجتماع الرفيع  
المستوى للدورة الـ52 لمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة  
(يوم 27 فبراير عام 2023)

السيد الرئيس والزلاء،

انعقد المؤتمر الوطني العشرون للحزب الشيوعي الصيني بنجاح في أكتوبر  
عام 2022، مما رسم الخطوط العريضة الطموحة لتحقيق النهضة العظيمة للأمة  
الصينية مدفوعا بالتحديث الصيني النمط الذي وفر اختيارات أكثر للدول النامية  
للمضي نحو التحديث، وقدم حلا صينيا للبشرية بشأن استكشاف نظم اجتماعية  
أفضل.

إن عملية تحقيق التحديث الصيني النمط، هي بحد ذاتها مسيرة الدفع بقضية  
حقوق الإنسان بخطوات مطردة. أشار الرئيس شي جينبينغ إلى أننا سنسير بحزم  
على الطريق الصيني لتنمية حقوق الإنسان، وسنشارك بنشاط في الحوكمة العالمية

لحقوق الإنسان، وندفع بتطور قضية حقوق الإنسان على نحو شامل. إن الإنجازات التاريخية التي حققتها الصين في قضية حقوق الإنسان، يكمن سرها في نجاحنا في استكشاف طريق يتماشى مع تيار العصر والظروف الوطنية لتنمية حقوق الإنسان. ستواصل الصين السير على هذا الطريق بعزيمة لا تلين.

نعتبر الحياة السعيدة لأبناء الشعب الصيني البالغ عددهم 1.4 مليار نسمة أكبر حقوق الإنسان، ونتخذ مصلحتهم الملموسة كالهدف الأول والأخير لكافة أعمالنا، ونجعلهم أكبر المشاركين والمساهمين والمستفيدين من قضية حقوق الإنسان، ونعمل على زيادة شعورهم بالكسب والسعادة والأمان بشكل مستمر.

حققنا نجاحا تاريخيا في التخلص من الفقر المدقع، وأنجزنا بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل على أرض الصين، وأنشأنا أكبر المنظومات في العالم للتعليم والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية. كما نطبّق المفهوم الجديد للتنمية على نحو شامل، ونركز الجهود على دفع التنمية العالية الجودة، ونعمل على إقامة المعادلة الجديدة للتنمية، بما يحقق رخاء مشتركاً لجميع أبناء الشعب.

وضعنا مبدأ دستوريا مفاده أن "الدولة تحترم حقوق الإنسان وتضمنها"، وندفع بحكم الدول وفقا للقانون على نحو شامل، ونرتقي بمستوى الضمان القانوني لحقوق الإنسان، بما يحافظ على العدل والإنصاف الاجتماعيين. كما تطور الديمقراطية الشعبية الكاملة العملية باستمرار، مما جعل الشعب الصيني يتمتع بحقوق ديمقراطية أوسع وأوفر وأشمل.

ونكرس قيم البشرية المشتركة التي تتمثل في السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية، ونعمل على تطبيق تعددية الأطراف الحقيقية ونشارك في شؤون حقوق الإنسان للأمم المتحدة على نحو معمق، وننفذ بجدية مسؤوليتنا الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ونطرح

الدعوات والمبادرات الصينية بنشاط، ونجري الحوار والتعاون البناء مع المفوض السامي لحقوق الإنسان وسائر الدول، ونمضي قدما لإصلاح منظومة الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان وبنائها.

أيها الزملاء،

قبل 75 عاما، تم إصدار "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" في أنقاض الحرب العالمية الثانية، الذي يؤكد على احترام حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها، وهو يعد معلما للقضية الدولية لحقوق الإنسان. قبل 30 عاما، أكد "إعلام وبرنامج عمل فيينا" بوضوح على المكانة المتساوية لكافة حقوق الإنسان، ويترسخ مفهوم تعزيز حقوق الإنسان من خلال التنمية والتعاون في قلوب الناس يوما بعد يوم.

في الوقت الحالي، لم تتبدد ظلال جائحة فيروس كورونا المستجد بعد، ويواجه الاقتصاد العالمي مخاطر الركود، وتتعاقب قضايا كونية مثل أزمتي الطاقة والغذاء وانقطاع سلاسل الصناعة والإمداد وتغير المناخ، مما شكل تحديات خطيرة لتطور للقضية الدولية لحقوق الإنسان. يجب علينا أن نفكر بجدية في ظل الأوضاع الجديدة وأمام المهام الجديدة: كيف نعزز حقوق الإنسان ونحميها بصورة أفضل؟ وكيف نعزز ونصلح الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان؟ في هذا السياق، تدعو الصين إلى ما يلي:

-- التمسك بالسير على الطرق التي تتماشى مع الظروف الواقعية

لدول العالم لتطوير حقوق الإنسان. إن إتاحة حقوق الإنسان لكل شخص تمثل مسعى مشتركا للبشرية جمعاء. وفي الوقت نفسه، لا يوجد في العالم نموذج واحد فقط لضمان حقوق الإنسان، نظرا لاختلافات كبيرة بين دول

العالم من حيث تقاليدھا التاريخية والثقافية وظروفھا الوطنية ومطالب شعوبھا. لا بد من احترام حق الدول في اختيار طرق لتطویر حقوق الإنسان بإراداتها المستقلة. إن الاستنساخ لنماذج الدول الأخرى لا يؤدي إلا إلى عدم التأقلم مع البيئة المحلية، أما فرض النماذج على الآخرين فسيترك تداعيات وخيمة لا تحصى.

**-- التمسك بتعزيز وحماية حقوق الإنسان بكافة أنواعها على نحو**

**شامل.** إن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، وفي مقدمتها وأساسها حق البقاء وحق التنمية، ومن الضروري إيلاء نفس الاهتمام لحقوق المواطنين والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيزها بشكل منهجي. جميع الناس يولدون متساوين، وجميع الدول أعضاء متساوون في المجتمع الدولي أيضا. ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للتحديات التي تواجه الدول النامية ومطالبها في مجال حقوق الإنسان. إن الإجراءات القسرية الأحادية الجانب تخالف القانون الدولي وتنتهك حقوق الإنسان الأساسية لشعوب الدول المتضررة لها، فلا بد من إلغائها بشكل فوري وغير مشروط.

**-- التمسك بالعدل والإنصاف الدوليين.** يحتاج التطور السليم للقضية

الدولية لحقوق الإنسان إلى التضامن والتعاون، بدلا من الانقسام والمواجهة. لا يحق لأي دولة أن تكون "قاضيا" لحقوق الإنسان، ولا يجوز أن تصبح حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحتواء تنميتها. بل يتعين على كافة الدول الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإجراء التواصل والتعاون بشأن حقوق الإنسان على أساس المساواة والاحترام المتبادل، وبذل جهود مشتركة لمعارضة قيام بعض الدول بتسييس قضية حقوق الإنسان واستغلالها كسلاح وأداة، ومعارضة ما قامت به بعض

الدول من توجيه الإملاءات على الدول الأخرى هنا وهناك كـ"معلمين" لحقوق الإنسان من جهة، وتجاهل مشاكلها الداخلية الخطيرة في حقوق الإنسان والعجز عن حلها من جهة أخرى.

-- **التمسك بالحوار والتعاون.** يجب أن يكون مجلس حقوق الإنسان منصة كبيرة للحوار والتعاون البنائين، بدلا من حلبة المصارعة للتلاعب السياسي والمواجهة بين المعسكرات. ويجب على مجلس حقوق الإنسان التمسك بمبدأ القيادة من قبل الدول الأعضاء. ويجب على هيئات معاهدات حقوق الإنسان ونظام الإجراءات الخاصة بالالتزام بالتفويضات، وبناء جسر التواصل مع الدول الأعضاء. ولا يمكن لمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تسير بصورة جيدة وتضخ الطاقة الإيجابية والمستدامة في تطور القضية الدولية لحقوق الإنسان، بدون الالتزام بمبادئ العدالة والموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التسييس.

أيها الزملاء،

إن الصين دولة موحدة ومتعددة القوميات، حيث تتنوع القوميات الـ56 فيها وتتحد، وتتلاحم وتتمازج، وتعانق بعضها البعض بشدة كبذور الرمان، مما شكل المجتمع المشترك للأمة الصينية المتميز بالتعاون والتساند. غير أن بعض القوى ذات الأجندة الخفية تستمر في المزايدة بالشؤون الصينية المتعلقة بشينجيانغ والتبت، وتحاول استغلالها لمهاجمة الصين وتشويه صورتها وقمع واحتواء تنميتها، ونرفض ذلك رفضا قاطعا. نرحب بالشخصيات غير المتحيزة من مختلف الدول لزيارة الصين والاطلاع على الوقائع والحقائق بأب العين.

منذ تنفيذ قانون الأمن القومي في هونغ كونغ، تترسخ مكانتها كمركز دولي للمالية والملاحة والتجارة إلى حد أبعد، وهي تحتل مراتب متقدمة باستمرار في كثير من المؤشرات العالمية مثل حكم القانون والأمن والبيئة التجارية، وتم ضمان كافة الحقوق المشروعة والحرية لأهل هونغ كونغ بشكل أفضل، قد تخلصت هونغ كونغ من الفوضى وتمر بمرحلة جديدة للانتقال من الحكم إلى النهضة. سنعمل على تنفيذ سياسة "دولة واحدة ونظامان" على نحو ثابت وشامل ودقيق، وندافع بحزم عن سيادة البلاد وأمنها ومصالحها التنموية، ونحافظ على ازدهار هونغ كونغ واستقرارها. ستستقبل هونغ كونغ غدا أجمل!

يعدّ كوكب الأرض دارا وحيدة للبشرية. إن قرار الحكومة اليابانية لتصريف المياه الملوثة الناجمة عن حادث محطة فوكوشيما النووية إلى البحار لأمر يتعلق بسلامة البيئة الإيكولوجية في العالم وحق الصحة لكافة شعوب العالم. الآن، لدى اليابان أكثر من 1.3 مليون طن من المياه الملوثة نوويا ينتظر تصريفها، وهي تتكون من ما يزيد عن 60 نوعا من النويدات المشعة، وبعضها لا يمكن تنقيتها ومعالجتها بتقنيات فعالة معترف بها عالميا حتى اليوم. من المتوقع أن عملية تصريف المياه الملوثة الناجمة عن الحادث ستستمر لمدة 30 سنة. نظرا لأن هناك أقوى التيارات المحيطية عالميا قبالة سواحل فوكوشيما، ستنتشر النويدات المشعة في جميع بحار العالم بعد 10 سنوات منذ تصريف المياه الملوثة نوويا إلى البحر. إن هذا الأمر لا يخص الجانب الياباني فقط. فيتعين على دول العالم أن تحتّ الجانب الياباني على التعامل مع الهموم المعقولة للمجتمع الدولي والوفاء بالتزاماته الدولية المطلوبة، ومعالجة المياه الملوثة نوويا بشكل منفتح وشفاف وعلمي وآمن.

السيد الرئيس والأصدقاء،

في السنة الجديدة، نحرص على بذل جهود مشتركة مع كافة الأطراف  
للدفع بالقضية العالمية لحماية حقوق الإنسان، وإقامة مجتمع المستقبل  
المشترك للبشرية!

أتمنى أن تحقق هذه الدورة لمجلس حقوق الإنسان نتائج إيجابية!

شكرا.